

على حفاوة الاستقبال ومنح سموه "قلادة النيل"

للكويت وثرواته الطبيعية بالتقاسم مع السعودية فقط

استكمال ترسيم الحدود البحرية بين الكويت والعراق لما بعد العلامة رقم 162 وفقا للمواثيق والمعاهدات



الأمير يشكر الرئيس المصري على منح سموه قلادة النيل



جلست المباحثات تطرقت لجميع الملفات الساخنة وعلى رأسها القضية الفلسطينية

الاستراتيجية بين مصر والكويت".

ومن جانبها قالت صحيفة الجمهورية في صفحتها الأولى "الرئيس يمنح أمير الكويت قلادة النيل" أرفع الأوسمة المصرية مشيرة إلى البيان الكويتي - المصري المشترك الذي صدر عقب مباحثات سمو الأمير والرئيس السيسي.

وأضافت الجمهورية أن زيارة صاحب السمو إلى مصر أكدت توافق البلدين على جملة قضايا رئيسية تتصل بالمجريات التي تشهدها المنطقة.

ومن جانبها أفردت صحيفة الأخبار في صدر صفحتها الأولى صورة للقاء سمو الأمير مع الرئيس المصري مع عناوين رئيسية من أهمها "قمة مصرية - كويتية بالقاهرة".

وركزت الصحيفة على فحوى القمة التي تناولت سبل تعزيز العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية وملفات العمل العربي المشترك. بدورها أبرزت صحيفة الشروق الجديد أهمية زيارة سمو الأمير باعتبارها الأولى لسموه إلى مصر بعد توليه مقاليد الحكم وفي توقيت بالغ الخطورة بالنظر إلى مجريات الأحداث في المنطقة بخاصة مع الأحداث في قطاع غزة. وأضافت الشروق أن الزيارة تعزز الجهود العربية الساعية لإعادة الهدوء والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بالتزامن مع الاستعدادات لعقد القمة العربية الـ 33 المقررة في المنامة في مايو الحالي.

كما ركزت صحيفة المصري اليوم على أهمية مباحثات سمو الأمير والرئيس المصري خصوصا على صعيد العلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين من حيث تميزها على أكثر من صعيد لاسيما الاقتصادي والتجاري والاستثماري.

احترام سيادة الدول على أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وخفض التوترات بالشرق الأوسط
اتخاذ قرار يفرض الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة وحماية المدنيين وضمان إيصال المساعدات
حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية
دعم الأمن المائي المصري كجزء من الأمن المائي العربي ورفض أي مس بحقوق المصريين في مياه النيل
رفض الإجراءات الأحادية والتضامن مع أرض الكنانة في اتخاذ ما تراه من إجراءات لحماية أمنها ومصالحها
ضرورة احترام سيادة ليبيا ووحدة وسلامة أراضيها ورفض كافة أنواع التدخل الخارجي في شؤونها
حتمية التوصل لوقف فوري ومستدام لإطلاق النار في السودان وإيجاد حل سياسي حقيقي تابع من رؤية سودانية



الأمير والرئيس السيسي أكد على ضرورة التزام العراق باستقلال وسلامة أراضي الكويت

وأفر شكره وتقديره لأخيه الرئيس عبد الفتاح السيسي على حسن الاستقبال وكرم الضيافة اللذين حظي بهما سموه والوفد المرافق له في جمهورية مصر العربية. هذا وقد، تصدرت زيارة صاحب السمو إلى مصر العناوين الرئيسية للصحف المصرية البارزة أمس الأربعاء باعتبارها الزيارة الأولى لسموه منذ توليه مقاليد الحكم.

وجاء في صدر صحيفة الأهرام اليومية عنوان بارز يؤكد أهمية زيارة الدولة التي قام بها صاحب السمو أمير البلاد إلى مصر ولقائه الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي. وعنوانت الأهرام لقاء سمو الأمير مع الرئيس المصري الذي عقد في قصر الاتحادية ب "قمة التضامن والشراكة

عابرة للحدود. كما أكد الجانبان على أن حفل الدرة يقع بإكماله في المناطق البحرية لدولة الكويت وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغفورة المحاذية للمنطقة المقسومة التي يقع فيها حفل الدرة بكامله هي ملكية دولة الكويت والملكة العربية السعودية فقط استنادا للاتفاقيات المبرمة بينهما ورفض أي إدعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في تلك المنطقة.

وخلال الزيارة منح فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي أخاه حضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح قلادة النيل ترميها وتحيينا للعلاقات المتينة التي تجمع البلدين الشقيقين. وفي ختام الزيارة عبر سمو الشيخ مشعل الأحمد عن

سيادة دولة الكويت على إقليمها البري والبحري وفقا لما ورد في قرار مجلس الامن رقم 833 لعام 1993. كما تناول الجانبان موضوع خور عبدالله حيث أكد على ضرورة الالتزام باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله الموقعة بين البلدين في 29 أبريل 2012 والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 5 ديسمبر 2013 بعد مصادقتها من كلا البلدين وتم ايداعها بشكل مشترك لدى الامم المتحدة بتاريخ 18 ديسمبر 2013 وكذلك بروتوكول المبادلة الأمني والخارطة المرفقة به الموقع بين كليهما عام 2008 مشددين على أهمية ضمان أمن وسلامة الملاحة في ممر خور عبدالله المائي وضرورة تأمينه من أية أنشطة إرهابية أو إجرامية

مياه النيل والتضامن معها في اتخاذ ما تراه من إجراءات لحماية أمنها ومصالحها المائية مبريا عن القلق البالغ من الاستمرار في الإجراءات الأحادية التي من شأنها إلحاق ضرر بالمصالح المائية لمصر والسودان. وأكد الجانبان على أهمية أمن واستقرار الملاحة في الممرات المائية بالمنطقة والمواثيق الدولية بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 من أجل ضمان حرية وانسيابية الملاحة وتوفير الأمن والاستقرار فيها.

كما أكد الجانبان على أهمية استكمال ترسيم الحدود البحرية الكويتية العراقية لما بعد العلامة البحرية 162 وفقا لقواعد القانون الدولي مؤكدا على وجوب احترام

مع أطروحات المؤسسات والمنظمات الإقليمية الفعالة وعلى رأسها منبر جدة ولية دول جوار السودان والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية حفاظا على مصالح ومقدرات شعب السودان وشعوب دول الجوار وأمن واستقرار المنطقة ككل كما أكد على أهمية توفير الدعم لدول جوار السودان باعتبارها الأكثر تضررا من تبعات الأزمة ولاستقبالها لأعداد كبيرة من السودانيين منذ بداية النزاع ومنها مصر التي استقبلت وحدها أكثر من نصف مليون سوداني. وأكد الجانب الكويتي دعم بلاده الكامل للأمن المائي المصري باعتباره جزءا لا يتجزأ من الأمن المائي العربي وشدد سموه على رفض بلاده التام لأي عمل أو إجراء يس بحقوق مصر في

إعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية تحت سلطة تنفيذية موحدة قادرة على حكم سائر الأراضي الليبية وتمثيل جموع الشعب الليبي. وأكد الجانبان على حتمية التوصل لوقف فوري ومستدام لإطلاق النار في السودان ورفض التدخلات الخارجية لدعم أي من الأطراف عسكريا كما أكد على أن أي حل سياسي حقيقي لا بد وأن يستند إلى رؤية سودانية خالصة تنبع من السودانيين أنفسهم دون إملاءات أو ضغوط من أية أطراف خارجية واتخاذ قرارات تسهم في حل الأزمة وتتناسس على وحدة وسيادة السودان والحفاظ على المؤسسات الوطنية للدولة ومنعها من الانهيار وذلك بالتشاور

بمسؤولياته في تسوية القضية الفلسطينية من خلال تنفيذ حل الدولتين وتجسيد الدولة الفلسطينية على خطوط 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وذلك وفقا للمقررات الدولية ذات الصلة وأعرابا عن رفضهما القطع وإدانتهم لكل محاولات تصفية القضية الفلسطينية ولانتهاكات إسرائيل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وكافة محاولات التهجير القسري للفلسطينيين من أرضهم في غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية كما أكد في هذا السياق على التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين وقرار الجمعية العامة رقم 194 وشدد على أهمية الدور الحيوي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الأونروا ورفض الاستهداف المتعمد للوكالة وأهمية دعم ميزانيتها.

وشدد الجانبان على ضرورة احترام سيادة دولة ليبيا ووحدة وسلامة أراضيها ورفض كافة أنواع التدخل الخارجي في شؤونها وعلى أهمية دعم الجهود الوطنية الليبية في إطار مبدأ الملكية الليبية الخالصة للتسوية السياسية وأشادا بجهود السلطة التشريعية الليبية في هذا الصدد وإقرارها القوانين الانتخابية في سياق استفتاء جميع الأطر اللازمة لعقد انتخابات رئاسية وبرلمانية بالتزامن في أقرب وقت وبما يتسق مع الاتفاق السياسي الموقع في مدينة الصخيرات عام 2015 والإعلان الدستوري الليبي وتعديلاته ومرجعيات تسوية الأزمة الليبية بما فيها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة كما شدد الزعيمان على ضرورة خروج جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب المرتزقة من ليبيا في مدى زمني محدد وحل الميليشيات



الرئيس السيسي يحيي صاحب السمو متمنيا لسموه السلامة في الحل والترحال



سمو الأمير ملوحا بالتحية للرئيس ومودعيه



مصافحة حارة بين الأخوين لحظة الوداع